EPF
European Parliamentary Forum on Population & Development

FPA
African Parliamentary Forum on Population and Development

uhc2030
International Health Partnership

دليل البرلمانيين

ست خطوات عملية

لتحقيق التغطية الصحية الشاملة

برلمانيو العالم يدعمون التغطية الصحية الشاملة

المحتويات

شكر وتقدير 5

مقدمة 7

لماذا يعدُّ تحقيق التغطية الصحية الشاملة برنامج عمل سياسياً مهماً للبرلمانيين؟ 9

دور البرلماني في إعمال الحق في الصحة 10

ركائز الدعوة الاستراتيجية بشأن التغطية الصحية الشاملة 10

خطوات العمل للبرلمانيين لتحقيق التغطية الصحية الشاملة 11

الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة: التحرك معاً لبناء عالم أوفر صحة 15

أدوار البرلمانيين في برنامج العمل الصحي المحدد 17

1. الرعاية الصحية الأولية 18

2. تعزيز النُظم الصحية 19

3. تخصيص الميزانية والمساءلة 20

4. الأمن الصحي العالمي 23

المحتويات

5.	التمنيع	24
6.	الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها، والصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق، والتغذية وتنظيم الأسرة	25
7.	المساواة بين الجنسين	26
8.	فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	28
9.	حق الإنسان في العلم	30
10.	الأمراض غير السارية والفجوة الرقمية	31
	الملاحق	34
I.	اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام 2019، الأهداف الرئيسية والالتزامات وإجراءات المتابعة	34
II.	حالة الالتزام بالتغطية الصحية الشاملة، 2020	34
III.	أداة متابعة المرتسمات القطرية فيما يتعلق بالتزام التغطية الصحية الشاملة	34
IIII.	مجموعة من عشر وحدات	34

شكر وتقدير

دليل البرلمانيين بشأن التغطية الصحية الشاملة هو مادة محايدة سياسياً لبناء القدرات تمكِّن أعضاء البرلمانات من التركيز على ما يمكنهم فعله، والتفكير فيه، في إطار ولايتهم للنهوض بالأهداف التي تتوخاها أهم أطر السياسات الصحية العالمية. ويهدف الدليل إلى تحفيز قدرة الدوائر السياسية على الاستجابة للمفاهيم الصحية والمرتبطة بالصحة، والسعي إلى ضمان المساءلة في جميع جوانب الصحة

وتعبر الشراكة الصحية الدولية من أجل التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 والمنتدى البرلماني الأوروبي للحقوق الجنسية والإنجابية والمنتدى البرلماني الأفريقي للسكان والتنمية عن تقديرنا لجميع البرلمانيين الذين طلبوا منا مساعدتهم في ترجمة الالتزامات العالمية تجاه التغطية الصحية الشاملة العالمية إلى إجراءات قطرية يضطلع بها البرلمانيون بما يتماشى مع الإعلان السياسي للتغطية الصحية الشاملة الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التغطية الصحية الشاملة في عام 2019. ونتقدم بالشكر إلى أنديرز أولاوسون، رئيس المنتدى البرلماني الأوروبي للحقوق الجنسية والإنجابية، ونيل داتا، أمين المنتدى البرلماني الأوروبي للحقوق الجنسية والإنجابية، وغابريلا كويفاس بارون وجوستين كونين، الرئيسان المشاركان للشراكة الصحية الدولية من أجل التغطية الصحية الشاملة بحلول 2030، على ما قدموه من توجيهات استراتيجية في سبيل إطلاق هذا المشروع. وقد تولى تنسيق هذا المشروع أمانة مشتركة: كارولين كوامبوكا، أمينة المنتدى البرلماني الأوروبي للحقوق الجنسية والإنجابية، وأكيهيتو واتابي، الفريق الرئيسي للشراكة الصحية الدولية من أجل التغطية الصحية الشاملة، بدعم في الجانب البحثي من معهد الصحة والسياسة العالمية، اليابان

وأعد هذه الوثيقة أمانة مشتركة وخبراء مساهمون بالتشاور مع مجموعة متنوعة من شبكات البرلمانيين. ونعرب عن الشكر البالغ للجميع على التزامهم القوي تجاه هذا العمل، لا سيما في ظل ضيق الوقت. فقد وفّر فريق الخبراء المحتويات والمراجع التقنية وملخصاً للوحدات التفصيلية لتحديد الأدوار الحاسمة التي يضطلع بها البرلمانيون، فضلاً عن تزويدهم بما يلزم من توصيات. واستعرض ممثلو شبكات البرلمانيين مدى ملاءمة خطوات العمل الرئيسية للبرلمانيين لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، إلى جانب الأدوار التي يضطلع بها البرلمانيون في برامج صحية محددة

والأفراد المساهمون في العمل بوصفهم أعضاء في فريق خبراء الاستعراض هم: ريسباه والومبي (مستشارة السياسات الصحية، مؤسسة أمريف المعنية بالصحة في أفريقيا)؛ ودانيال غارسيا (مسؤول الاتصال البرلماني، المكسيك)؛ وجوجي سوغاوارا (مدير معهد الصحة والسياسات العالمية)؛ ونيايا هاربر إيغاراشي (أخصائية برامج، معهد الصحة والسياسات العالمية)؛ وزاك سكوت (أخصائي برامج، معهد الصحة والسياسات العالمية)؛ وويليبالد زيك (منسق الصندوق المواضيعي العالمي لصحة الأم والوليد، صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ وبويمو ماندو سيكغومو (الأمينة العامة، المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)؛ وروبرت كوغاناب ليم (النائب السابق لرئيس لجنة الصحة، المجلس الوطني في غانا)؛ وديستا ليكو (المديرة العالمية للشراكات، مؤسسة أمريف المعنية بالصحة في أفريقيا)؛ وماري با (مديرة وحدة تنسيق شراكة واغادوغو)؛ وجوليا بيروني (مسؤولة البحوث والدعوة، منصة العلوم من أجل الديمقراطية)؛ وغاي أجسا (مديرة الاتصالات الإقليمية وتطوير الأعمال، مكتب المراجع السكانية)؛ وكازومي إندين (كبيرة الأخصائيين للصحة، البنك الدولي)؛ كاثرينا هينز (مديرة معهد برلين للسكان والتنمية)؛ وفيديشا ميشرا (مديرة المشروعات الدولية، مركز النوع الاجتماعي والصحة، معهد الصحة العالمية، جامعة الأمم المتحدة)؛ وباتريك موغيروا (منسق شبكة لجان الصحة البرلمانية الأفريقية)؛ وجاك فان زويدام (نائب رئيس اللجنة الأفريقية للسكان)؛ وبيث تريتر (المديرة التنفيذية، مبادرة أداء الرعاية الصحية الأولية)؛ وروزماري موغاندا (مديرة الدعوة الإقليمية، منظمة باث)؛ وإيزابيلا أبوديرين (مديرة مركز بيريفولي لأبحاث أفريقيا، جامعة بريستول)؛ (وكارين باج (قسم الصحة العامة العالمية، معهد كارولينسكا

وساهمت شبكات البرلمانيين الآتية في العمل، وهو ما جعله مفيداً للبرلمانيين: African Parliamentarians' Network on Development Evaluation (APNODE) Cameroon National Chapter, Foro de Presidentes de Poderes Legislativos de Centroamérica y la Cuenca del Caribe (FOPREL), Global Parliamentarian Alliance for Health, Rights and Development (GPA), Kenya Parliamentary Caucus on SDGS and Business, National Assembly- The Gambia, Parliamentarian Network on Population and Development - Burkina Faso, Parliamentarian Network on Population and Development - Ghana, Parliamentarian Network on Population and Development - Senegal, Southern African Development Community Parliamentary Forum, The Parliamentarian Network on the World Bank and International Monetary Fund, TPADP, UNITE Global Parliamentarians Network to End Infectious Diseases.

نأمل أن يكون هذا المورد الهادف إلى بناء القدرات، والذي باشر إعداده أعضاء البرلمانات الأفريقية، قيّماً ومفيداً لجميع الأحزاب السياسية في شتى أنحاء العالم من أجل تسريع خطى السير نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030

مقدمة

البرلمانات هي المؤسسة المركزية المنوط بها سن القوانين ومساءلة الحكومات. ويلتزم البرلمانيون، من خلال ولايتهم، بتحويل تطلعات المواطنين إلى تشريعات ويتحملون المسؤولية عن ترجمة الالتزامات السياساتية إلى إجراءات يمكن قياسها. وتتحقق سلطتهم بإرساء التوجيه السياسي ومؤازرته، وتخصيص الميزانية، والتصديق على القوانين الدولية، والتدقيق التشريعي السابق على سن القوانين واللاحق له، والرقابة والمساءلة. في حين أن سلطة البرلمانيين وولايتهم واضحتان، فإنهم بصورة جلية يعملون ضمن منظومة معقدة من تطلعات الناخبين، في ظل تنافس الطموحات السياسية

ودليل البرلمانيين بشأن التغطية الصحية الشاملة هو أداة محايدة سياسياً لتعزيز القدرات تمكِّن أعضاء البرلمانات من مختلف الأحزاب السياسية من التركيز على ما يمكنهم فعله، والتفكير فيه، في إطار ولايتهم للنهوض بالأهداف التي تتوخاها أهم أطر السياسات الصحية العالمية. ويهدف الدليل إلى تحفيز قدرة الدوائر السياسية على الاستجابة للمفاهيم الصحية والمرتبطة بالصحة، والسعي إلى ضمان المساءلة في جميع جوانب الصحة. ويقدم الدليل للبرلمانيين دليلاً مفصلاً خطوة بخطوة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، ومجموعة من عشر (10) وحدات للتعرف على تاريخ الجهود العالمية لمعالجة برنامج العمل الصحي المحدد، ودور عضو البرلمان، والتوصيات الرامية إلى تعزيز البرامج الصحية بغية الاستجابة لاحتياجات السكان. وهذا الدليل التفصيلي يساعد أعضاء البرلمانات على ترجمة الالتزامات العالمية بشأن التغطية الصحية الشاملة إلى إجراءات قطرية ملموسة من خلال ست خطوات: القيادة، والحماية، والتشريع، والدعوة، والاستثمار، والتعاون. وتعمل كل وحدة على تعزيز فهم البرلمانيين لأطر السياسات الصحية المحددة وتسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون لتسريع التقدم في برنامج صحي معين، بوصفه حزمة صحية أساسية من حزم التغطية الصحية الشاملة. وتقدِّم كل وحدة توصيات ضرورية لتوجيه الإجراءات والمبادرات التي قد يتخذها البرلمانيون لإدراك النجاح

ويحرص هذا المشروع على تسريع وتيرة التقدم وتوليد الزخم السياسي والمالي لتحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال تحفيز الحساسية بالموضوع والمساءلة حول المفاهيم الصحية والمتعلقة بالصحة

وهذا الدليل ليس بديلاً عن تحليل أعمق للسياسات؛ ومع ذلك، فإنه يوفر حيزاً يمكن في إطاره إجراء المحادثات والاعتبارات العملية لتسريع التصديق، والإدماج في التشريعات الوطنية، والتمويل، ومراقبة البنود الرئيسية التي تحتوي على أطر عمل عالمية. ويمكن أن يساعد أيضاً على تحديد الأهداف والجداول الزمنية، وحتى مساعدة البرلمانيين على تنظيم آليات مراقبة متعددة القطاعات لتحقيق أهداف التنمية الحاسمة، لا سيما في هذه الحقبة التي تتصدى الدول فيها للتداعيات الاقتصادية والصحية العامة لجائحة كوفيد19- العالمية

لماذا يعدُّ تحقيق التغطية الصحية الشاملة برنامج عمل سياسياً مهماً للبرلمانيين؟

تضمن التغطية الصحية الشاملة لجميع الناس، أينما كانوا، الحصول على خدمات صحية جيدة وأساسية وميسورة التكلفة، وهي المحرك الأساسي للهدف 3 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه. والتحرك صوب بلوغ التغطية الصحية الشاملة إنما يتطلب تعزيز النظم الصحية، بما في ذلك هياكل التمويل العام القوية وتجميع الأموال من مصادر التمويل الإجباري؛ وتوافر العاملين في مجال الرعاية الصحية وإمكانية وصولهم وقدرتهم على تقديم رعاية متكاملة جيدة تركز على الإنسان. ويتطلب أيضاً النُهُج الشاملة لكامل مسار الحياة ونهج الرعاية الصحية الأولية بوصفها خطوة أولية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. ومن الضروري أن يجتمع جميع قادة العالم وسائر أصحاب المصلحة لضمان اتخاذ إجراءات متسقة وبناء الثقة والمساءلة من خلال توسيع المشاركة في الحوكمة الصحية على جميع المستويات.

ولتحقيق التغطية الصحية الشاملة، تعد المساواة بين الجنسين مهمة للغاية لتصحيح ديناميكيات القوة الجنسانية وضمان وحماية حقوق النساء والأطفال بما في ذلك: تمكين المرأة في القوى العاملة الصحية، والصحة الجنسية والإنجابية، وتغيير الأعراف الجنسانية الضارة، وإزالة الحواجز السياسة والاقتصادية والاجتماعية بين الجنسين التي تحول دون تمتع جميع الناس بحقهم في الصحة. ونحث القادة السياسيين على إعادة الالتزام بالمساواة بين الجنسين بوصفها أحد المبادئ الأساسية للتغطية الصحية الشاملة

وبالإضافة إلى ذلك، فإن لجائحة كوفيد19- تأثير كبير على النظم الصحية والاقتصادات وحياة الناس والمجتمعات وسبل عيشهم ورفاههم في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك تذكرة بأنه يجب على القادة إدراك الترابط بين التغطية الصحية الشاملة وحالات الطوارئ الصحية، وتذكر التزامات في سبيل تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ومن خلال التأهب للطوارئ، نطلب أيضاً تعزيز النظم الصحية القوية والقادرة على الصمود لتحسين الاستعداد للطوارئ الصحية والاستجابة لها

دور البرلماني في إعمال الحق في الصحة

يلعب البرلمانيون دوراً مهماً في النهوض ببرنامج عمل التغطية الصحية الشاملة ويمتلكون القدرة على إعمال الحق في الصحة لجميع الناخبين في بلدانهم. وعند سن القوانين والتشريعات وضمان ميزانية كافية لتنفيذ تلك القوانين، يمكن للبرلمانيين أن يفرضوا حزمة أساسية من خدمات الرعاية الصحية الأولية التي ترتكز عليها استراتيجية التغطية الصحية الشاملة الوطنية. والحفاظ على الحق في الصحة في صميم السياسات والتشريعات الصحية يعني ضمان تخصيص الموارد حتى لا يتخلف أحد عن الركب

ركائز الدعوة الاستراتيجية بشأن التغطية الصحية الشاملة

تدعو الشراكة الصحية الدولية من أجل التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 إلى زيادة الالتزام السياسي بالتغطية الصحية الشاملة، ووضعت إطاراً يقوم على ثلاث ركائز استراتيجية مصممة على نحو يمكّن من تركيز الجهود وتحديد الإجراءات الفعالة وتحقيق الأثر الأكبر

الركيزة الأولى: بناء الدعم السياسي والطلب الشعبي على التغطية الصحية الشاملة على المستوى القطري لتحفيز السياسات والاستثمارات التي تهدف إلى عدم ترك أي شخص خلف الركب

الركيزة الثانية: وضع خطط عمل وطنية وتحديد نتائج قابلة للقياس والاحتفاء بالخطوات المستقبلية

الركيزة الثالثة: دعم مجتمع دعوة واسع وشامل ومتماسك لتحقيق أقصى قدر من وصول الدعوة للتغطية الصحية الشاملة وتنسيقها وتأثيرها

وهناك خطوات عمل رئيسية تتماشى مع كل ركيزة لتوضح، بشكل أكثر تحديداً، كيف يمكنك، بصفتك عضواً في البرلمان، العمل على تعزيز التزامات التغطية الصحية الشاملة في بلدك

خطوات العمل للبرلمانيين لتحقيق التغطية الصحية الشاملة

تقدم الخطوات الست التالية إطاراً لوضع برنامج عمل وتحديد المعالم الرئيسية واتخاذ الإجراءات اللازمة لبلوغ التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 من خلال اتباع هذه الخطوات الست

الخطوة الأولى: القيادة

ضمان القيادة السياسية خارج نطاق الصحة - الالتزام بتحقيق التغطية الصحية الشاملة من أجل حياة صحية ورفاه للجميع في جميع المراحل، بوصفها عقداً اجتماعياً

تنفيذ السياسات من خلال نهج الصحة في جميع السياسات الذي يتناول بشكل شامل المحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها من المحددات الصحية

إعطاء الأولوية لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض من خلال سياسات الصحة العامة، والحكم الرشيد للنظم الصحية، والتعليم، والاتصالات الصحية، والتثقيف الصحي، إلى جانب المدن الصحية

توفير القيادة الاستراتيجية على أعلى مستوى سياسي وتعزيز قدر أكبر من الاتساق بين السياسات وتنسيق الإجراءات عبر جميع مستويات الحكومة

تحديد أهداف وطنية قابلة للقياس وتعزيز منصات الرصد والتقييم الوطنية لدعم التتبع المنتظم للتقدم المحرز بغية تقييم تأثير السياسات والبرامج

الخطوة الثانية: الحماية

عدم ترك أحد خلف الركب - السعي لتحقيق الإنصاف في الحصول على خدمات صحية جيدة مع الحماية المالية

إنشاء نظم صحية مرنة وسريعة الاستجابة وشاملة متاحة للجميع بغض النظر عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي أو القانوني أو الحالة الصحية أو أي عوامل أخرى

اتباع سياسات تمويل صحية فعالة تستجيب للاحتياجات غير الملباة وتزيل الحواجز المالية التي تحول دون الإتاحة

إنشاء نظم صحية تعزز الإنصاف وتحد من الوصم وتزيل الحواجز القائمة على أنماط التمييز المتعددة

ضمان الوصول إلى أكثر السكان تخلفاً عن الركب، ومنهم الفئات الضعيفة، وتمكينهم من خلال تلبية احتياجاتهم الصحية الجسدية والنفسية

الخطوة الثالثة: التشريع

التنظيم والتشريع - خلق بيئة تنظيمية وقانونية قوية وتمكينية تستجيب لاحتياجات الناس

تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية التي تعزز القدرة على الاستجابة والشمول لجميع أصحاب المصلحة

تنفيذ آليات مراقبة الجودة الوطنية أو الحد الأدنى من المعايير الوطنية للخدمات الصحية الجيدة

بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة وشاملة على جميع المستويات للقضاء على الفساد وضمان الحكم الرشيد

تحسين توافر المنتجات الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها وكفاءتها من خلال زيادة شفافية الأسعار عبر سلسلة القيمة

الخطوة الرابعة: الدعوة

دعم جودة الرعاية - بناء نظم صحية جيدة يثق بها الناس والمجتمعات

تنفيذ تدخلات فعالة ومضمونة الجودة ومرتكزة على الناس مع تدابير مصاحبة من أجل ضمان الجودة وتحقيق المستوى الأمثل لتلك التدخلات

تعزيز القدرة على إجراء التدخلات الصحية من خلال التقييم وجمع البيانات والتحليل لتحقيق قرارات مسندة بالبيّنات على جميع المستويات

الاستثمار في ابتكارات التكنولوجيا الصحية، بما في ذلك تعزيز أدوات الصحة الرقمية والذكاء الاصطناعي لتوفير فرص جديدة للاستجابة للاحتياجات المختلفة لكل شخص

تكثيف الجهود لتشجيع توظيف العاملين الصحيين وتدريبهم واستبقائهم، لا سيما في المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها والتي تفتقر إلى الخدمات

الخطوة الثالثة: التشريع

استثمار أكثر، استثمر أفضل - استدامة التمويل العام وتنسيق الاستثمارات الصحية.

وضع أهداف إنفاق مناسبة على الصعيد الوطني للاستثمارات في الصحة بما يتماشى مع استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة التي تضمن التخصيص الفعال والعادل للموارد

إعطاء الأولوية لإعادة هيكلة الديون لمواجهة تحديات القدرة على تحمل الدين التي يواجهها العديد من البلدان

ضمان الإنفاق العام المحلي الكافي على الصحة وتجميع التمويل الصحي، مع زيادة الكفاءة إلى أقصى حد والتأكد من أن الجميع يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها دون التعرض لضائقة مالية

تعزيز المواءمة القوية بين أصحاب المصلحة الصحيين وشركاء التنمية العالميين لدعم آليات التمويل

الخطوة السادسة: التعاون

التحرك معاً - إنشاء آليات لأصحاب المصلحة المتعددين لإشراك المجتمع بأسره من أجل عالم أوفر صحة

تمكين وإدخال عمليات للمشاركة المنظمة والهادفة لمختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب والأوساط الأكاديمية

تمكين الأفراد والأسر والمجتمعات ومقدمي الخدمات المحليين ومنظمات المجتمع المدني من خلال تقوية وتحسين قدرة المجتمع على المشاركة في عمليات صنع القرار والمساءلة

تحسين التثقيف الصحي، والإلمام بالأمور القانونية والنظم، والقدرة على اتخاذ القرارات الصحية من خلال نهج متعدد القطاعات على المستوى المحلي

تنشيط وتعزيز الشراكات العالمية القوية مع أصحاب المصلحة المعنيين لدعم جهود الدول الأعضاء بشكل تعاوني

WOMEN DELIVER 2019 CONFERENCE
Vancouver, Canada
EPF
European Parliamentary Forum
for Sexual & Reproductive Rights
The role of the law in upho
SIDE EVENT
6 June 2019 | 5-7 pm | Room 208-2
The event will bring together parliament
and reproductive health and rights (SRH
the real impact of laws in upholding or u
are truly responsive to human rights obli
World Health Organization
WOMEN DELIVER

التزم اليوم بوضع التغطية الصحية الشاملة في طليعة برنامج عملك السياسي وأهدافك

الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة: التحرك معاً لبناء عالم أوفر صحة

تبنى قادة العالم، في أيلول/سبتمبر 2019، الإعلان السياسي الأكثر طموحاً وشمولية بشأن الصحة في التاريخ في اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة. وكان يوم الاجتماع يملأه التفاؤل، إذ أعاد القادة التأكيد على التزاماتهم بتحقيق التغطية الصحية الشاملة وضمان حياة صحية ورفاه للجميع بحلول عام 2030. وعقب الإعلان السياسي، اعتمدت الجمعية الحادية والأربعون بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي قراراً في تشرين الأول/أكتوبر 2019، يدعو البرلمانات إلى اتخاذ جميع التدابير القانونية والسياساتية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030. ويحث القرار البرلمانات على وضع تشريعات فعالة للتغطية الصحية الشاملة لضمان أن الحق في الصحة العامة والرعاية الطبية مكفول للجميع في القانون والممارسة دون تمييز

إن علينا جميعاً دور مهم في سبيل ضمان مساءلة القادة على وعودهم وترجمة أقوالهم إلى أفعال

إن علينا جميعاً دور مهم في سبيل ضمان مساءلة القادة على وعودهم وترجمة أقوالهم إلى أفعال. وتتمثل الخطوة الأولى في المعرفة الدقيقة لما التزم به القادة خلال الاجتماع الرفيع المستوى. ولخصت الشراكة الصحية الدولية من أجل التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 أهم الأهداف والالتزامات وإجراءات المتابعة الواردة في الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة في عام 2019، فيما يتعلق بالطلبات الرئيسية من حركة التغطية الصحية الشاملة. ولمعرفة المزيد حول التزامات التغطية الصحية الشاملة المتفق عليها في عام 2019، يرجى زيارة صفحة الالتزام بالتغطية الصحية الشاملة على الموقع المصغّر لحملة يوم التغطية الصحية الشاملة (ملاحظة: يوافق اليوم الدولي للتغطية الصحية الشاملة 12 كانون الأول/ديسمبر)

وفي عام 2020، أطلقت الشراكة الصحية الدولية من أجل التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 حالة التزام التغطية الصحية الشاملة لجمع وجهات النظر المتنوعة لمجموعة من أصحاب المصلحة بشأن الوضع الحالي والالتزامات بالتقدم نحو التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030. ونُشر الاستعراض الأول في كانون الأول/ديسمبر 2020، بما في ذلك أداة متابعة إلكترونية على بوابة بيانات التغطية الصحية الشاملة، والتي توفر لمحة عن حالة التزامات التغطية الصحية الشاملة لكل بلد على حدة ونظرة عامة على التقدم العالمي لتسهيل المقارنات بين البلدان

أدوار البرلمانيين في برنامج العمل الصحي المحدد

أُعِد مفهوم التغطية الصحية الشاملة بوصفه أداة سياسية لتوحيد مختلف برامج العمل الصحية، وإعطاء الأولوية للصحة باعتبارها برنامج عمل سياسي، وتشجيع الحكومات على زيادة الاستثمار بشكل أفضل في الصحة. وتحقيق التغطية الصحية الشاملة لا يتعارض جميع مجالات الصحة بل يحقق إنجازات هادفة وإيجابية لصالحها. ويشمل ذلك تحسين التغطية الأكثر تكاملاً عبر مجموعات سكانية أوسع وتركيز الحكومات الوطنية على تعبئة الموارد المحلية. وفي البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، يمكن أن يؤدي تلقي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تحرير الموارد المحدودة للجهات المانحة لإنفاقها على البرامج الصحية الرأسية والموجَّهة، مع تركيز أكبر على أنشطة الميل الأخير. وعلاوة على ذلك، فإن حتمية حقوق الإنسان في أهداف التنمية المستدامة تستدعي منا دعم الفكرة القائلة بأن لكل شخص الحق في الحصول على الخدمات الصحية الجيدة التي يحتاجها من دون مواجهة ضائقة مالية. وتدعم التغطية الصحية الشاملة المبادرات الصحية الخاصة بالبرامج بالطرق الآتية

تعزيز توافر الخدمات الصحية من خلال دفع النظم الصحية العاملة وما يترتب على ذلك من التزامات حكومية تجاه الصحة

النهوض بالحق في الصحة وحصول الجميع على خدمات جيدة وميسورة التكلفة

ضمان "عدم تخلف أحد عن الركب"، وهو أحد المبادئ الأساسية لأهداف التنمية المستدامة الذي يرتكز عليه كل العمل في مجال الصحة

تشجيع الحكومات على تقديم الخدمات الصحية استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان والإنصاف والحاجة، وتوجيه الحكومات لزيادة و/أو توفير الموارد اللازمة لتحقيق ذلك

وسيكون الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة لعام 2023 فرصة مهمة لرؤساء الدول لإعادة تأكيد التزامهم بالتغطية الصحية الشاملة والاعتراف بدورها كمظلة شاملة للهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه. واعترافاً بالحاجة إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة والبرامج في مجال الصحة، أُنشئ تحالف الشراكات من أجل التغطية الصحية الشاملة والصحة العالمية في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى لعام 2021 المعني بالتنمية المستدامة لتوحيد قادة ومناصري الصحة على هدف مشترك لمواءمة الدعوة وجهود المساءلة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة والنهوض بأهداف التنمية المستدامة

وفيما يلي أدوار البرلمانيين في برامج عمل صحية محددة، وفقاً لحالة كل بلد ومتطلبات السكان. ولمعرفة المزيد حول تاريخ الجهود العالمية لنتناول بعض برامج عمل صحية معينة، وأدوار البرلمانيين، والتوصيات لتعزيز البرامج الصحية للاستجابة لاحتياجات السكان ، يرجى قراءة كل وحدة في الملحق

1. الرعاية الصحية الأولية

الرعاية الصحية الأولية هي نهج يشمل الخدمات المقدمة للأفراد والمجتمعات مع التركيز على تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والإنصاف في مجال الصحة والمشاركة المجتمعية. والرعاية الصحية الأولية متجذرة في المجتمع، وهي عبارة عن نهج مشترك بين المهن ومتكامل ومنسَّق، ويضع الناس أولاً بهدف تحسين صحة جميع السكان. وفي حين أن الرعاية الصحية الأولية ترتكز على نهج تنمية المجتمع، فهي تتأثر بشدة بالسياسات والميزانيات والنُهج الوطنية

وقد تعلمنا من جائحة كوفيد19- أن الرعاية الصحية الأولية، المدمجة في نظام صحي قوي، يمكن أن تكون على درجة أفضل من الاستعداد للوقاية من الأمراض المعدية والأوبئة واكتشافها والاستجابة لها. والحفاظ على الحق في الصحة في صميم أي حزمة للرعاية الصحية الأولية يضمن أن تكون سهلة الوصول إليها، ومنصفة وآمنة وعالية الجودة وشاملة وكفؤ ومقبولة ومتاحة وميسورة التكلفة. ويضمن ذلك أيضاً أن تكون النظم الصحية قادرة على تقديم خدمات مستمرة ومتكاملة تركز على الناس وتراعي الفوارق بين الجنسين

دور البرلمانيين

تشجيع اعتماد واستخدام مبادرات الرعاية الصحية الأولية (مثل مبادرة أداء الرعاية الصحية الأولية PHCPI)
لاجتياز المهمة الصعبة المتمثلة في حساب مختلف مقاييس صحة السكان وتحديد الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية لتحسين الرعاية الصحية الأولية باعتبارها العمود الفقري للتغطية الصحية الشاملة

تعبئة أصحاب المصلحة لمعالجة المحددات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للصحة وحشد الدعم من أجل تحقيق تكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية للجميع

تخصيص التمويل وتوفير الرقابة لضمان إزالة الحواجز الطويلة الأمد الماثلة أمام الرعاية الصحية الأولية حتى يتمكن جميع المواطنين من الوصول إلى خدمات ميسورة التكلفة ومتكاملة تركز على الناس وتراعي الفوارق بين الجنسين

تطوير السياسات وتقوية التنظيم وتمويل البنية التحتية لضمان تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية العالية الجودة بوصفها ركيزة ذات أولوية من ركائز السياسة الصحية الوطنية. فالرعاية الصحية الأولية العالية الجودة هي حصيلة تقديم الخدمات الجيدة ونتيجة الخدمات والإدارة الجيدة التنظيم، المدعومة بنظام قوي ومدخلات كافية، مثل الموارد البشرية والبنية التحتية والأدوية والمستلزمات

إعداد وضمان تقديم الخدمات الصحية الأساسية والجيدة التوقيت في فترات الهدوء وأوقات الأزمات

2. تعزيز النُظم الصحية

يشمل تعزيز النظم الصحية الوسائل الرئيسية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. وتُفهم النظم الصحية عموماً على أنها جميع المنظمات والمؤسسات والموارد العامة والخاصة المكلفة بتحسين الصحة والحفاظ عليها واستعادتها. وتحدد الرؤية المشتركة للحياة الصحية نطاق أداء النظم الصحية وتشير إلى نقاط الدخول السياساتية التي يمكن لتعزيز النظم الصحية من خلالها أن ينهض بالتغطية الصحية الشاملة

وفي إطار الرؤية المشتركة، يجب على البرلمانيين النظر في ثلاثة من مجالات السياسات الأساسية للنظم الصحية

تقديم الخدمة، أو النقطة التي يتفاعل عندها الناس مع نظمهم الصحية. وهناك إجراءات لتقوية تعزيز النظم الصحية في هذا السياق، منها توسيع خدمات الخطوط الأمامية والاستثمار في العاملين الصحيين المهرة، وتحسين الوصول إلى الأدوية والتقنيات الصحية، على سبيل المثال لا الحصر

التمويل الصحي، وهو مجال يستدعي توفير الموارد اللازمة حتى تتمكن النظم الصحية من تلبية الاحتياجات الصحية للأفراد بشكل مناسب. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الشراء الاستراتيجي، وتوسيع ترتيبات تجميع الموارد، والضرائب التصاعدية لإعطاء الأولوية للصحة

الحوكمة، لتوفير أساس متين لصنع القرار الجماعي في مجال الصحة يستند إلى مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة والنزاهة والقدرة. فتعزيز منصات المواطنين، وتشجيع حرية المعلومات والاستخدام الموسع للبيانات عالية الجودة واعتماد الأطر القانونية لدعم الوصول إلى الخدمات الصحية الجيدة هي مجرد أمثلة قليلة على كيفية تعزيز النظم الصحية الشاملة والفعالة

دور البرلمانيين

التصرف نيابة عن الناخبين بحيث تُلبّى احتياجاتهم من خلال إشراك مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين. وضمان تقديم الخدمات التي تركز على الناس، بما يتماشى مع التزام برنامج عمل 2030 بـ"عدم ترك أحد خلف الركب"، لا سيما من خلال ضمان استفادة الفئات الضعيفة والمهمشة والأشخاص المتأثرين بالأمراض من التقدم المحرز في سبيل تحقيق التغطية الصحية الشاملة

ضمان مساءلة الحكومات وتعزيز الشفافية بشأن تقدم التغطية الصحية الشاملة من خلال تتبع المؤشرات ذات الصلة مثل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 3-8-1 بشأن التغطية بالخدمات الصحية الأساسية و3-8-2 بشأن الحماية المالية

تخصيص الموارد العامة من خلال الميزانيات الوطنية وسن التشريعات والموافقة عليها مع وضع الحلول الخاصة بكل بلد في الاعتبار

ضمان إشراك الفئات الضعيفة والمهمشة والأشخاص المتأثرين بالأمراض في حوارات السياسات بين أصحاب المصلحة المتعددين

3. تخصيص الميزانية والمساءلة

يُحدَّد الدور التشريعي في المسائل الاقتصادية والمتعلقة بالميزانية في أدوات إدارة المالية العامة، ويجري تفعيله من خلال هيكل مالي متطور يشمل في المقام الأول البرلمان، والخزانة الوطنية، ومراقب الميزانية، ولجان تخصيص الإيرادات، والمراجع العام للحسابات. والميزانية السنوية هي أداة التمويل الأساسية التي يمكن للبلدان استخدامها لتمويل سياساتها واستراتيجياتها الصحية الوطنية. ويتطلب تحسين كفاءة الميزانية ربط النفقات بالمعلومات والانتقال من الدعم السلبي إلى الدعم النشط لجميع عناصر النظام الصحي

وتشمل الآليات والنُهُج على المستوى البرلماني الاستفسار عن استخدام الأموال العامة لتحسين الشفافية والمساءلة، بدءاً بإعداد الميزانية ومروراً بالمراقبة المالية وانتهاءً بتخصيص الموارد صوب المدخلات والخدمات. ويعدُّ الحوار بين المناصرين البرلمانيين ولجان الموازنة ذات الصلة في مختلف مراحل دورة الموازنة أمر أساسي في تعزيز الرقابة. وقد أظهرت الاستجابة السريعة لكوفيد19- أيضاً طرقاً جديدة يعمل من خلالها القطاعان العام والخاص معاً، وينبغي استكشاف هذه الطرق لسد الثغرات المالية والثغرات في القدرات بما يخدم الصالح العام

دور البرلمانيين

تخطيط وإدارة الموارد المالية لدعم تنفيذ البرامج والمشاريع المختلفة التي تعزز تنمية البلاد على الوجه الأمثل

تحديد الثغرات ونقاط الضعف أينما وجدت، وفقاً للقضايا أو الأولويات التي يعرب عنها الناخبو

تحديد أولويات البرامج والسياسات الصحية السريعة الاستجابة والمؤثرة، وتنفيذها، ضمن قيود القدرة المالية للبلد ووفقاً للظروف الاقتصادية السائدة. ويتمتع البرلمانيون بصلاحية تأييد الميزانية وإجراء التحليلات والتعديلات ومراقبة الأداء

الدعوة إلى إعطاء الأولوية للصحة، حتى قبل عملية إعداد الميزاني

المساهمة بشكل استباقي في تقدير الميزانية وعملية المراجعة، والتي تهدف إلى تسهيل مراجعة الميزانية المقترحة مع مدخلات من جانب الحكومة

الدعوة لإعداد وثائق متكاملة خاصة بالميزانية تتضمن تفاصيل شاملة عن الإيرادات المحلية المجمَّعة، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وتفاصيل المساعدة الإنمائية الرسمية، بهدف توضيح الشؤون المالية للدولة وإبرازها

المساعدة في تحسين تدفقات المعونة على النحو المتوخى بموجب إعلان باريس لعام 2005 وضمان المساءلة والانفتاح بشأن استخدام أموال المعونة

ضمان اعتماد المعايير الدولية لفعالية التنمية، على سبيل المثال خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا

اعتماد واستخدام مجموعة أدوات الشراكة الصحية الدولية من أجل التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030، التي تساعد على تعزيز قدرات البرلمانيين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام من أجل التثقيف حول ميزانية الصحة والدعوة والمساءلة

Abu Dhabi Medical Devices Co. L.L.C.
0.5ml
0.5ml Auto Disable Syringe

4. الأمن الصحي العالمي

يمكن تحقيق الأمن الصحي العالمي من خلال نظم صحية عامة قوية ومرنة قادرة على منع التهديدات الناجمة عن الأمراض المعدية واكتشافها والاستجابة لها أينما تحدث في شتى أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن الترابط الجذري بين الأمن الصحي العالمي والتغطية الصحية الشاملة يوحي بشكل متزايد بالحاجة إلى توسيع تعريف الأمن الصحي العالمي ليتجاوز الأمراض المعدية المستجدة. فقد أظهرت أزمات الصحة العامة، مثل جائحة كوفيد19- المدمرة، إلى جانب عدم كفاية النظم الصحية، كيف يتزعزع استقرار الحكومات وتتآكل الثقة والطمأنينة لدى الجمهور، مما يشكل خطراً كبيراً على الأمن والاقتصاد الوطني والعالمي. وتعد الإجراءات المتعددة القطاعات والشراكات الهادفة ضرورية لتحسين الصحة وتخفيف المخاطر التي قد تنشأ عن الإطلاق العرضي أو المتعمد للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وثمة رابط لا ينفصم بين الصحة العامة والأمن القومي والاستقرار الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري. ويتطلب التقدم على صعيد الأمن الصحي العالمي وجود مقاييس يمكن مراقبتها والإبلاغ عنها وتقييمها بانتظام

وإلى جانب التأثير المباشر لجائحة كوفيد19- نفسها، فقد أظهرت تقارب مخاطر الأمن الصحي والأمراض غير السارية والأمراض السارية، بما في ذلك الصحة النفسية، والتدهور البيئي وتأثيرها على الفئات الأكثر ضعفاً. وثمة خطر محدق الآن بالتقدم الذي أُحرِز في العقود الأخيرة نحو تحسين نتائج الصحة البدنية والنفسية والحد من الإجحافات الصحية، ليس فقط بسبب جائحة كوفيد19-، ولكن أساساً بسبب النقص الشديد في الاستثمار في المنافع الصحية المشتركة. والمنافع الصحية المشتركة هي الوظائف والتدخلات الأساسية القائمة على السكان الضرورية لصحة ورفاه مجتمعات بأكملها، مثل النظم المتكاملة لترصد الأمراض، وسياسات واستراتيجيات الوقاية من الأمراض والصحة العامة، واللوائح والأنظمة الرقابية البيئية والصحية، ومؤسسات الصحة العامة وإدارة الطوارئ

دور البرلمانيين

دعم تحسين نظم وآليات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مكافحة الأمراض المعدية وتعزيز النظم الصحية. التفاوض واعتماد القواعد المعيارية للترصد والتشخيص والإبلاغ عن طوارئ الصحة العامة من أجل الوصول إلى حقبة جديدة من حوكمة الصحة العالمية

معالجة قضايا الامتثال غير الكافي لمعايير الأمن الصحي العالمية وضعف الرقابة والمساءلة فيما يتعلق بالأموال المنفقة أثناء حالات الطوارئ والأزمات

الانخراط مع السلطات الوطنية المعنية بالصحة والتمويل والسلطات الأخرى، وكذلك مع الجمهور على نطاق أوسع، في سبيل الاستثمار في المنافع الصحية المشتركة

معالجة الوظائف غير الكافية للمنافع الصحية المشتركة وإنشاء نظم تدعم الأمن الصحي والتأهب والقدرة على الصمود

5. التمنيع

يرتبط التمنيع بأربعة عشر هدفاً من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وتضع خطة التمنيع لعام 2030 رؤية واستراتيجية عالميتين طموحتين وشاملتين للقاحات والتمنيع للفترة 2021-2030. وتستند إلى إطار مفاهيمي من سبع أولويات استراتيجية لضمان مساهمة التمنيع الكاملة في تعزيز الرعاية الصحية الأولية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030

وبرغم معرفة اللقاحات وتوافرها والنجاحات التي حققتها برامج التمنيع الموسعة، يموت ملايين الأطفال والبالغين كل عام بسبب أمراض يمكن الوقاية منها باللقاحات. والتحدي الحاسم لمعظم الدول الآن هو كيفية الحد من مقاومة اللقاحات في المجموعات السكانية المعقدة الناشئة لضمان الإقبال الفعال على اللقاحات والتأمين الكامل للتمويل وتوفيره من أجل شراء اللقاحات. ومن الأهمية بمكان تطوير نظم تواصل مبتكرة، فضلاً عن الالتزام الحكومي المستمر وحشد الدعم البرلماني والدعوة لتمويل مثل هذه الابتكارات. فقد حان الآن وقت العمل، والعمل مطلوب من الجميع أينما وجدوا

دور البرلمانيين

تأييد تخصيص باب ضمن ميزانية الصحة للتمنيع والمنافع اللازمة لتقديم اللقاحات وتدريب العاملين الصحيين على مستوى المجتمع على تنفيذ حملات التطعيم. ونظراً لأنه يمكن إعطاء التطعيم بالاقتران مع التدخلات الصحية الأخرى، فإن ذلك يمثل وسيلة لتجميع الموارد، بما في ذلك إدارة سلسلة التوريد وشراء المنافع المفيدة للخدمات الأخرى بخلاف التطعيم

تحديد ما إذا كان السكان يحتاجون إلى اللقاحات الجديدة التي تدخل الجدول الموصى به من منظمة الصحة العالمية للتمنيع الروتيني. دعم التشريعات التي تؤكد على التكامل الفعال للقاحات مع الخدمات الصحية الأساسية الأخرى لضمان التمتع بفوائد اللقاحات طوال العمر. ففي حين أن النظم الصحية الحالية تركز على تقديم اللقاحات للأطفال، فإن الشريحة العمرية التي تحتاج إلى التطعيم تتسع باستمرار

تنفيذ إطار قانوني قوي للرعاية الوقائية وضمان الاستثمارات المحلية الكافية للبحث والتطوير المستدامين حتى يتسنى توفير اللقاحات، وتوزيعها توزيعاً منصفاً، وأن تكون ميسورة التكلفة

إنشاء قاعدة إيرادات واسعة ومتنوعة تتمتع بالقدرة المالية على جمع موارد كافية، وفهم حجم الفجوة بين ما تقدمه المساعدة الدولية وما يمكن أن تقدمه ميزانياتهم الوطنية. وعند تحديد التمويل المحلي للتمنيع، ينبغي الانتباه إلى أن الغرض ليس الوقاية من الأمراض المعدية فحسب، ولكن أيضاً تأمين الحماية المالية للفئات الفقيرة والضعيفة

6. الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها، والصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق، والتغذية وتنظيم الأسرة

إن وفاة 293000 امرأة في جميع أنحاء العالم، كل عام، لأسباب تتعلق بصحة الأم يمكن الوقاية منها مصدر خزي للمجتمع العالمي، وأكبر مثال على انتهاك حقوق النساء والأطفال. وتتركز 86٪ من وفيات الأمهات في جميع أنحاء العالم في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. وتعاني منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من أعلى معدلات وفيات بين الأمهات، بمتوسط 200 ألف حالة وفاة نفاسية في السنة. وهذا أمر غير مقبول ويمكن تجنبه؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي استخدام وسائل منع الحمل وحدها إلى تقليل المخاطر الصحية المرتبطة بالحمل على النساء بشكل كبير. ومع تلقي التغطية الصحية الشاملة اهتمام عالمي متزايد، ثمة فرصة فريدة لضمان أن تنطوي جهود التغطية الصحية الشاملة على تدخلات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها التي ترتكز على البيِّنات وتستند إلى مبادئ حقوق الإنسان. وتأتي الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها في صميم التغطية الصحية الشاملة، كما أنها ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ولتلبية احتياجات الأشخاص في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها تلبية فعالة، يجب علينا اتباع نهج شامل. ولكي تستجيب النظم الصحية والسياسية لاحتياجات لصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها، والصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق، والتغذية وتنظيم الأسرة، فإنها تتطلب مزيجاً من هياكل "سلسلة خدمات الرعاية" و"حماية الحقوق" التي تعمل بشكل فعال لتلبية احتياجات السكان. على أن التكامل والتنسيق الأفضل للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها، والصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل

والمراهق، والتغذية وتنظيم الأسرة، في التدخلات والبرامج الصحية والسياساتية يلعبان دوراً مهماً في تحسين الصحة والرفاه للجميع. ويتطلب الوفاء باحتياجات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها، والصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق، والتغذية وتنظيم الأسرة، ضمان أن المواطنين أحرار في اتخاذ خياراتهم الخاصة بشأن أجسادهم دون أي شكل من أشكال التمييز أو الوصم أو العنف أو الإكراه. وثمة عنصر حاسم آخر يتمثل في إنشاء نظم صحية قادرة على الصمود، والتي تسمح بنقل المهام إلى مرافق مختلفة وكوادر مجتمعية لتقديم رعاية وخدمات صحية جيدة

ويجب أن يضمن البرلمانيون دمج ثلاثة مبادئ شاملة في التدخلات الأساسية للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها: الإتاحة المنصفة، وجودة الرعاية، والمساءلة. فتلك هي المفتاح للوصول إلى نهج شامل للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها، ولتعزيز جميع جوانبها في خطة التمنيع لعام 2030 وإصلاحات النظم الصحية

دور البرلمانيين

تشجيع تخصيص الميزانيات والاستثمارات لتسريع تحقيق الالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها، والصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق، والتغذية وتنظيم الأسرة - بما في ذلك زيادة الأموال المحلية لشراء منتجات منع الحمل (في المتوسط 10٪ سنوياً) - للوفاء بالوعود العالمية والإقليمية مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وشراكة تنظيم الأسرة في عام 2030

ضمان أن ترتكز الجهود المبذولة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة على مبادئ الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية والحق في الصحة للجميع. وتعد الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها عنصر أساسي في التغطية الصحية الشاملة وجزء لا يتجزأ من الحق في الصحة للجميع

استخدام البيِّنات والبيانات في اتخاذ القرار. فقد أعد صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنتدى البرلماني الأوروبي للحقوق الجنسية والإنجابية، وشراكة واغادوغو، وشراكة تنظيم الأسرة في عام 2030، وشركاء آخرون عدداً من أدوات المتابعة القطرية التي توفر لمحة سريعة عن التقدم الذي أحرزه كل بلد ومجالات التحسين في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25

7. المساواة بين الجنسين

الملايين من الفتيات والنساء في الوقت الحالي "غائبات"، وهو ما يمنعهن من المشاركة الكاملة في مجتمعاتهن ويحد من وصولهن إلى ما لهن من حقوق وما يُتاح لهن من فرص. ويتفاقم غيابهن بفعل البيانات غير المكتملة أو المفقودة أو غير المستغلة عن العوائق التي تواجه الفتيات والنساء، وإمكانياتهن في تغيير المجتمعات، والأمور التي تفيد في تحسين رفاههن. والتحديات التي تواجهها النساء والفتيات متداخلة ومعقدة ومنهجية، ونشعر بها بوضوح أكبر في أسفل الهرم الاجتماعي والاقتصادي. فالفتيات المحرومات من الفرص في المنزل معرضات للخطر في مجتمعاتهن المحلية ومهمشات في المجتمع

وبينما يلعب التكامل والاندماج الاجتماعيان دوراً أساسياً في تسريع التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن العوائق العميقة الجذور تستبعد، بناء على سمات معينة، الفئات الأكثر فقراً والمحرومين من المشاركة والحصول على فرص النمو الاقتصادي والاستقلال المالي. وكذلك، فإن إضعاف وإقصاء الفئات السكانية المهمشة والمحرومة، بما في ذلك الأطفال والشباب والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن، يحدان من قدرتها على المشاركة في صنع القرار، وغالباً ما تكون هذه الفئات غير قادرة على التأثير على عمليات السياسة على جميع المستويات. ومن المهم للبرلمانيين أن يدركوا ويدينوا أي أحكام أو ممارسات سياساتية أو تشريعية تدفع الفئات السكانية الضعيفة على تحمل حياتهم البائسة بسبب الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها أو حالة الإعاقة أو البلد أو الانتماء الديني أو الخلفية العرقية أو الجنس. ومن بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، تبرز الأهداف 3 و 5 و 10 و 16 بوصفها أهدافاً أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين بين السكان وفي البرلمان. ويتجلى دور البرلمانيين بوضوح في الهدف 16 الذي يرمي إلى " التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".

دور البرلمانيين

تطوير "مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات"، وكذلك "عملية صنع قرار سريعة الاستجابة وشاملة وتشاركية وتمثيلية على جميع المستويات". وقد تُرجم ذلك، في بعض البلدان، إلى نظام الحصص، حيث تُخصص نسبة معينة من المقاعد في البرلمان للنساء. والمطالبة بالبيِّنات واستخدم إحصاءات النوع الاجتماعي لسد الفجوات، بما يتماشى مع الأحكام التي اعتمدها منهاج عمل بيجين في عام 1995، والإعلانات السياسية للجنة وضع المرأة، وقمة التنمية المستدامة في عام 2015

تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال التشجيع على وجود مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة وقائمة على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، وكذلك على عدم التمييز والتسامح واحترام التنوع وتكافؤ الفرص والتضامن والأمن ومشاركة الجميع، بمن فيهم الفئات والأشخاص المحرومون

والضعفاء بما يتماشى مع أحكام مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

المشاركة بنشاط في اللجان والشبكات والتجمعات البرلمانية المخصصة، التي حققت نجاحاً كبيراً في استحداث قوانين المساواة بين الجنسين وفي ضمان عدم وجود تشريعات أخرى تميز ضد أي جنس

إقامة علاقات تعاونية، بين اللجان البرلمانية وخارج المؤسسات، في الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. ويمكن لتطبيق منظور النوع الاجتماعي على التشريع أن يساعد البرلمانيين على رؤية الفروق الدقيقة والحاجة إلى التمايز في النهج في إطار وضع برنامج العمل والمراجعة التشريعية والميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وبهذه الطريقة فقط يمكن اتخاذ إجراءات تشريعية هادفة للقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي، وزيادة الوصول إلى الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها على مدار الحياة، والنهوض بتعليم الفتيات وزيادة مشاركة المرأة في القيادة والحوكمة

بناء آليات المساءلة التي تضمن توفير البيِّنات والبيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة للجمهور. وسيساعد ذلك على تحديد الفئات التي تم الوصول إليها، والفئات التي تخلفت عن الركب، وأفضل السبل لتحقيق المساواة بين الجنسين على نطاق واسع.

8. فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تشير إحصاءات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى وجود ما يقرب من 38 مليون شخص متعايش مع فيروس نقص المناعة البشرية على مستوى العالم في عام 2019. وكان ما يقرب من 26 مليون شخص يحصلون على العلاج المضاد للفيروسات القهقرية في أواخر يونيو 2020، وكان هناك 7.1 مليون شخص لا يعرفون أنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. وبينما تشير السجلات إلى انخفاض مطرد في الإصابات الجديدة، فإن الوباء لم يزل بعيداً جداً عن نهايته. وقد سعى الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في عام 2016 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين إلى إسراع وتيرة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والعمل على إنهاء وباء الإيدز بحلول عام 2030. ويعترف الإعلان بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكّل تحدياً هائلاً أمام التنمية والتقدم والاستقرار في مجتمعاتنا وأمام العالم بأسره

ولكي نفي بالموعد النهائي المحدد في عام 2030، فإن الأمر يتطلب استجابة عالمية استثنائية وشاملة تعتبر الفقر وعدم المساواة من أسباب انتشار الفيروس وعواقبه. ويستدعي الأمر أيضاً اتخاذ إجراءات عاجلة واستثنائية على جميع المستويات للحد من الآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما على النساء والمراهقات. وقد أحدثت جائحة كوفيد19- تأثيراً مضاعفاً على الفئات السكانية الضعيفة بالفعل، وهو ما يتطلب من البرلمانيين توفير قيادة حاسمة، والحفاظ على التزامات التمويل، واتخاذ إجراءات رقابية استراتيجية، ودعم تحسين الأدوات

والتقنيات الرقمية الناشئة للمساهمة في توجيه وإصلاح وتسريع التقدُّم المحرز في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم ودعمهم

دور البرلمانيين

بدء وتعزيز الاستجابات المسندة بالبيِّنات والقائمة على الحقوق لفيروس نقص المناعة البشرية والتي تعتبر حاسمة لتحقيق الإتاحة الشاملة لخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج جميع المصابين به ورعايتهم ودعمهم. فمن خلال الاستثمارات المناسبة، يمكن للاستجابة البرلمانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن تجعل هدف "جيل خالٍ من فيروس نقص المناعة البشرية" حقيقة واقعة. وتعد السياسات القوية والبيئة السياسية المواتية بالغة الأهمية في الاستفادة من هذه الفرصة السانحة

دعم الأطر القانونية والسياساتية التي تحترم وتحمي وتفي بحقوق الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية والمعرضين لخطر الإصابة به والمتأثرين به طوال حياتهم في جميع البيئات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبرلمانيين قيادة استجابة وطنية منسقة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ترفض التجريم والتمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تعزيز التشريعات والتمويل لمؤسسات البحث المستثمر في تطوير علاجات ولقاحات طويلة الأمد بالإضافة إلى علاجات جديدة لمواجهة السلالات المقاومة للأدوية. ويشمل ذلك مراجعة وإعداد وترتيب أولويات السياسات واللوائح الجديدة التي تحدث تغيراً جذرياً في التدخلات التي تزيد إتاحة العلاج المضاد للفيروسات القهقرية، والعلاج الوقائي قبل التعرض، وتقليل الضرر الواقع على الفئات السكانية الرئيسية المعرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية

تعزيز وتسهيل تمويل التعاون الوطني والمتعدد الأطراف والمتعدد القطاعات، وكفاءته وفعاليته، وإشراك الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والفئات السكانية

الرئيسية والنساء ومجموعات المجتمع المدني في عملية وضع السياسات، وضمان الدمج الكامل للاستجابة العالمية والإقليمية والمحلية لفيروس نقص المناعة البشرية في نهج "الصحة الواحدة" الذي تدعمه إرادة سياسية جريئة في جميع مجالات الرعاية المستمرة

من خلال دورهم في الرقابة والمساءلة، تحسين الفرص لضمان تفاعل منظومة الصحة العامة والرعاية الصحية الأولية والنظم الأخرى بسلاسة لتحسين إتاحة مجموعة من خدمات الصحة العامة والوقاية والعلاج والرعاية والامتثال والخدمات الاجتماعية ذات الصلة

9. حق الإنسان في العلم

يتمثل أحد العناصر المهمة في التغطية الصحية الشاملة في تعزيز التقدم العلمي وتطبيق تلك التطورات العلمية حتى تعود بالفائدة على الجميع. ويعد العلم الجيد أحد المحددات المهمة للرعاية الصحية الجيدة. فهو يوفر البيِّنات والمعلومات اللازمة للحصول على رعاية صحية جيدة ويتيح الأدوات اللازمة لتقديم أفضل الخدمات الصحية الممكنة

إن الحق في العلم يعترف بقيمة العلم في الحق في الصحة، ومن ثم في تعزيز التغطية الصحية الشاملة. كما أنه يضمن حق كل فرد في المشاركة والاستفادة من التقدم العلمي وتطبيقاته. ويوفر هذا الحق منبراً للدعوة إلى المزيد من الابتكار في مجال الرعاية الصحية وإلى المبادرات التي تهدف إلى ضمان الإتاحة المنصفة والعادلة للرعاية الصحية أمام الجميع

وعلاوة على ذلك، فإن إدراج حق الإنسان في العلم ضمن برنامج عمل التغطية الصحية الشاملة يعزز الهدف المتمثل في تشجيع نهج للرعاية الصحية قائم على حقوق الإنسان ومسترشداً بمبادئ الإنصاف والحاجة. ويوفر ذلك أيضاً إطاراً لضمان تخصيص المزيد من الموارد للرعاية الصحية

دور البرلمانيين

رعاية التشريعات والبرامج الرامية إلى إزالة العوائق التي تحول دون الوصول إلى مزايا الرعاية الصحية الناتجة عن التقدم العلمي، وذلك لضمان أن التقدم في الطب والرعاية الصحية يلبي أعلى المعايير العلمية والأخلاقية، وزيادة الفرص التعليمية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بحيث يصبح الجمهور على دراية أكبر وأفضل بصحتهم وبالابتكارات في قطاع الرعاية الصحية

الدعوة لزيادة الموارد البشرية والمالية المخصصة للابتكار في مجال الرعاية الصحية. فنهج حق الإنسان في العلم يضع البرلمانيين في وضعية مهمة تمكنهم من الإشراف على القوانين والسياسات التي تعزز حقوق الجميع في العلم، وتنفيذها

يجب السعي لحماية الفئات الضعيفة وإزالة الحواجز والقيود التي تعترض حرية البحث العلمي والتي تتنافى مع الفقرة الفرعية 4 من المادة 15 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مراجعة التشريعات لضمان حصول ضحايا الانتهاكات على سبل الانتصاف القانونية لجبر الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان الخاصة بهم وأن الناس لديهم إمكانية الوصول إلى التعليم الأساسي والمهارات اللازمة لفهم المعارف العلمية وتطبيقها. وضمان أن التعليم العلمي في المدارس الحكومية والخاصة يراعي أفضل المعارف العلمية المتاحة. وعند تخصيص الموارد العامة، ينبغي إعطاء الأولوية للبحث في المجالات التي توجد فيها حاجة ماسة للتقدم العلمي، وتحديداً في الصحة والغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان ورفاههم، لا سيما فيما يتعلق بالفئات الضعيفة والمهمشة

اعتماد آليات تهدف إلى مواءمة السياسات والبرامج الحكومية مع أفضل البيِّنات العلمية المتاحة والمقبولة عموماً، وضمان تدريب المهنيين الصحيين بشكل صحيح على استخدام وتطبيق التقنيات والأدوية الحديثة الناتجة عن التقدم العلمي

10. الأمراض غير السارية والفجوة الرقمية

سلطت جائحة كوفيد19- الضوء على عبء الأمراض غير السارية في جميع أنحاء العالم، حيث يتعرض الأشخاص المصابون بالأمراض غير السارية لخطر متزايد للإصابة الشديدة بالفيروس. وتتزايد الأمراض غير السارية على مستوى العالم بسبب شيخوخة سكان العالم، والتحضر، وتغيير نمط الحياة، والوصول غير المتكافئ إلى الرعاية الصحية. وقد أثرت جائحة كوفيد19- تأثيراً شديداً على قدرة البلدان على مواجهة الأمراض غير السارية والاستجابة لها وتسببت في اضطرابات واسعة في الخدمات الصحية. وتعد حماية الأشخاص الذين يعانون من عوامل الخطر الرئيسية للأمراض غير السارية ومعالجة تأثير كوفيد19- على الصحة النفسية جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة الفورية للجائحة

ويرمي الهدف 3-4 من أهداف التنمية المستدامة إلى خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير السارية بمقدار الثلث بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 2015، وتعزيز الصحة النفسية والرفاه. وقد تخلف العديد من البلدان عن الأداء فيما يتعلق بالتغطية الفعالة للأمراض غير السارية مقارنة بالأمراض السارية وصحة الأم والطفل. وتشمل، التغطية الصحية الشاملة، بحكم تعريفها، الخدمات الصحية الوقائية والتعزيزية والعلاجية والتأهيلية، كما أن لتعبئة الحلول الرقمية أهمية خاصة في تحقيق هذه التدخلا

ومع ذلك، فلا تزال الفجوة الرقمية قضية عالمية تظهر بدرجات مختلفة في مناطق مختلفة من العالم. ومع زيادة التحول الرقمي في العالم، فمن المهم سد هذه الفجوة بنفس الوتيرة السريعة. وقد أثرت الثورة الرقمية على قطاع الرعاية الصحية في العديد من المجالات الإيجابية. ويجب تعزيز هذه الابتكارات بشكل تدريجي يسمح بتعاون رقمي عالمي يتسم بالشمول والاحترام والتركيز على

الإنسان، ويؤدي إلى ازدهار الإنسان، ويراعي الشفافية والتعاون وسهولة الوصول إليه، والاستدامة، والتناغم. وتصبح القيم المشتركة أكثر أهمية خلال فترات التغيير السريع ومحدودية المعلومات وعدم القدرة على التنبؤ، كما يتضح من المناقشات الحالية حول التعاون فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي وكوفيد19-. ومن خلال إتاحة الرعاية الصحية الرقمية بتكلفة ميسورة، يمكن لراسمي السياسات ضمان عدم تخلف أحد عن الركب بسبب الثورة الرقمية وتسريع تحقيق التغطية الصحية الشاملة

دور البرلمانيين

ضمان إدراج الخدمات الوقائية والتعزيزية والتأهيلية ضمن حزمة التغطية الصحية الشاملة الأساسية

الدعوة لدعم ورعاية الأشخاص الذين يعانون من حالات الصحة النفسية وحماية حقوقهم الإنسانية وكرامتهم في حوار السياسات

عند التشريع والإشراف على التحول الرقمي على المستويات الوطنية، ضمان تخصيص البنية التحتية الملائمة للتحول الرقمي في الميزانيات الوطنية في إطار الاستعدادات للتعاون الرقمي العالمي الشامل

المشاركة في منتدى حوكمة الإنترنت المقترح للبناء على نقاط القوة الحالية، بما في ذلك البنية التحتية والإجراءات المعدَّة جيداً، والقبول في مجتمعات أصحاب المصلحة، والتوازن بين الجنسين في هيئات منتدى حوكمة الإنترنت وأنشطته، وشبكة شاملة وتشاركية من مستخدمي الإنترنت العالميين

اعتماد سياسات محددة لدعم الإدماج الرقمي الكامل والمساواة الرقمية للنساء والفئات المهمشة تقليدياً. ولهذا أهمية خاصة في الدول المنخفضة الموارد حيث يظل الاختراق الرقمي ضعيفاً. ويجب أن تشمل السياسات تنمية القدرات المحددة الهدف لزيادة المعارف الرقمية لرائدات الأعمال وراسمات السياسات لزيادة الوعي الرقمي والحماية من التحرش عبر الإنترنت

تشجع المنظمات الدولية على التحقيق في الحواجز التي تحول دون الإدماج الرقمي والمساواة للنساء والفئات المهمشة، ثم إصدار مبادئ توجيهية أو توصيات عالمية لتعزيز الإجراءات التي ترفع هذه الحواجز

التعاون مع قطاع التكنولوجيا لبذل جهود أكثر استدامة وجدية لمعالجة الثغرة في تمثيل النساء في هذا القطاع، ولا سيما في مواقع الإدارة، وأخذ أراء النساء بعين الاعتبار عند تحديد الشروط والأحكام عبر الإنترنت

رفع مستوى الوعي بين راسمي السياسات وعامة الناس حول التغييرات التي تحدثها التقنيات الرقمية. وتحديد مسارات لتحسين التعاون الرقمي من خلال تحديد الثغرات في السياسات والبحوث والمعلومات ومعالجتها، والبحث عن طرق لتحسين التفكير متعدد التخصصات والعمل عبر المجالات المختلفة بشأن التقنيات الرقمية

CLINIC
MONDAY - FRIDAY
8.00A.M. - 5.00P.M.
SATURDAY
8.00A.M. - 1.00P.M.
SERVICES OFFERED:
STI Screening & Treatment
Breast Cancer Screening
Pregnancy Test
Curratives / Referrals
Family Planning
Papsmear Test
Antenatal Care
Postnatal Care
YOUTH FRIENDLY
Services Centre
Young
Empowered
Accountable
&
Healthy

الملاحق

I. اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام 2019، الأهداف الرئيسية والالتزامات وإجراءات المتابعة

II. حالة الالتزام بالتغطية الصحية الشاملة، 2020

III. أداة متابعة المرتسمات القطرية فيما يتعلق بالتزام التغطية الصحية الشاملة

IIII. مجموعة من عشر وحدات

تعمل كل وحدة على تعزيز فهم البرلمانيين لأطر السياسات الصحية المحددة وتسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون لتسريع التقدم في برنامج عمل صحي معين تحت مظلة التغطية الصحية الشاملة.

الوحدة الأولى: الرعاية الصحية الأولية
الوحدة الثانية: تعزيز النُظم الصحية
الوحدة الثالثة: تخصيص الميزانية والمساءلة
الوحدة الرابعة: الأمن الصحي العالمي
الوحدة الخامسة: التمنيع
الوحدة السادسة: الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها، والصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق، والتغذية وتنظيم الأسرة
الوحدة السابعة: المساواة بين الجنسين
الوحدة الثامنة: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
الوحدة التاسعة: حق الإنسان في العلم
الوحدة العاشرة: الأمراض غير السارية والفجوة الرقمية

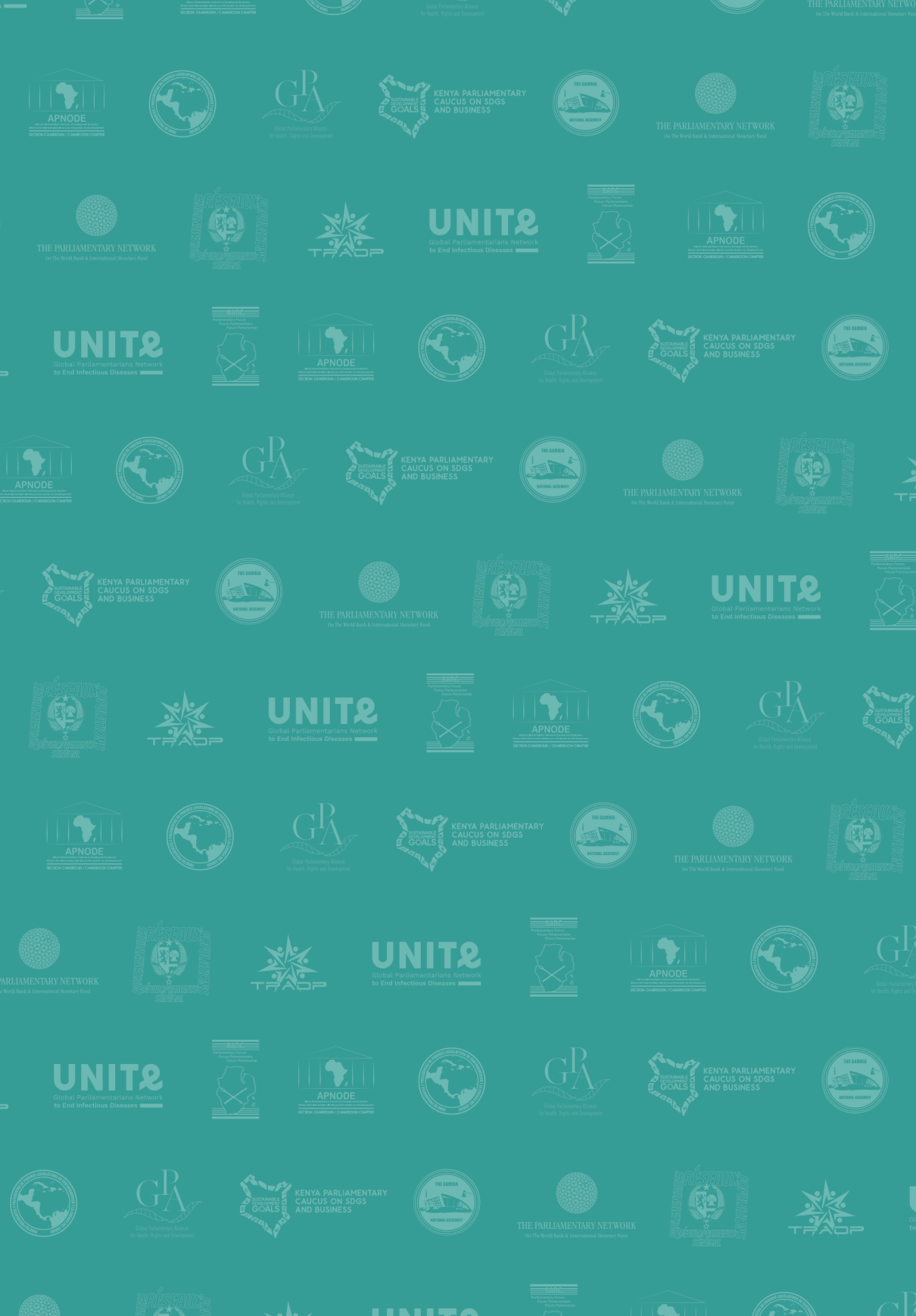
APNODE
SECTION CAMEROUN / CAMEROON CHAPTER
GPA
Global Parliamentary Alliance for Health, Rights and Development
KENYA PARLIAMENTARY CAUCUS ON SDGS AND BUSINESS
THE GAMBIA
NATIONAL ASSEMBLY
THE PARLIAMENTARY NETWORK
On The World Bank & International Monetary Fund
RÉSEAU DES PARLEMENTAIRES SUR LE VIH/SIDA
TRADOP
UNITE
Global Parliamentarians Network to End Infectious Diseases
SADC
Parliamentary Forum
Forum Parlementaire

مورد لبناء القدرات باشر إعداده أعضاء البرلمانات الأفريقية